مختارات من الصحف العبرية

العدد 4343، 27-5-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

آثار الحريق الذي خلفه القصف الإسرائيلي هذا الصباح لمخيم للنازحين في رفح (عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

تشاك فراليخ: على نتنياهو ألاّ يخطب أمام الكونغرس، إذا لم يكن مدعواً من الحزبين..... 2

إيهود ياتوم: الأخلاقية والعملية: إسرائيل ارتكبت خطأين استراتيجيَّين في الحرب..... 3

تامير هايمن: الخطوة التي ستمثل كابوساً للسنوار، وتفرّغ "خزان الإرهاب"..... 6

ليئات كوزما: عدد القتلى في قطاع غزة أكبر مما تذكره التقارير، ولإسرائيل أسباب للقلق..... 12

أخبار وتصريحات

قصف إسرائيلي لمنطقة مصنّفة بأنها آمنة بالقرب من مدينة رفح، يسفر عن مقتل وإصابة عدد كبير من النازحين الفلسطينيين، و"حماس" والسلطة الفلسطينية تحمّلان الولايات المتحدة المسؤولية عنها..... 16

استمرار المواجهات بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله في الجنوب اللبناني، والحزب يعلن مقتل 5 من عناصره..... 18

إطلاق رشقة صاروخية كبيرة من قطاع غزة في اتجاه تل أبيب هي الأولى منذ عدة أشهر..... 19

تقرير: المسؤول عن ملف الأسرى والمخطوفين من طرف الجيش الإسرائيلي: لن يتمّ التوصل إلى اتفاق لتبادل أسرى في ظل حكومة نتنياهو..... 19

غانتس قدّم مقترحاً إلى الحكومة الإسرائيلية لإقامة لجنة تحقيق رسمية لتقصّي وقائع أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب على غزة..... 21

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

تشاك فراييليخ، وإلداد شافيط، باحثان في معهد دراسات الأمن القومي
الموقع الإلكتروني للمعهد، 2024/5/26

على نتنياهو ألاّ يخطب أمام الكونغرس، إذا لم يكن مدعواً من الحزبين

- أعلن رئيس مجلس النواب الجمهوري في 23 أيار/مايو نيته دعوة رئيس الحكومة نتنياهو إلى إلقاء كلمة أمام مجلسَي النواب والشيوخ الأميركيَّين. ووفقاً لكلامه، ستدخل الدعوة حيز التنفيذ، سواء وافق عليها زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومير، أو لم يوافق. ووفقاً لتقارير في الإعلام الأميركي، يحاول الإثنان توجيه دعوة مشتركة، بينما عبّر عدد من المشرّعين الأميركيين عن معارضتهم للدعوة.
- في غضون ذلك، رفض البيت الأبيض الرد على سؤال عمّا إذا جرى التشاور معه بشأن الدعوة، وهل ينوي الرئيس بايدن الاجتماع برئيس الحكومة الإسرائيلية في حال ألقى خطابه. منذ بداية ولايته، لم تتم دعوة نتنياهو إلى واشنطن، والتقاه الرئيس، فقط عندما أُتيحت الظروف (في ختام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، قبيل 7 أكتوبر، وخلال زيارة بايدن لإسرائيل في بداية الحرب).
- الخطاب الأخير لرئيس الحكومة نتنياهو أمام الكونغرس كان في سنة 2015، عندما حاول منع صفقة نووية مع إيران، لقد جرى ذلك بناءً على دعوة من رئيس مجلس النواب الجمهوري، ورغماً من إرادة الرئيس أوباما والزعامة الديمقراطية. هؤلاء اعتبروا الخطاب ذنباً لا يُغتفر، وخصوصاً أنه يأتي من دولة حليفة تحظى بمساعدة أميركية سخية، ويُعتبر التفافاً على الرئيس، وتدخلاً سافراً في السياسة الداخلية الأميركية، الأمر الذي أدى إلى

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إلحاق الضرر بالعلاقات مع الديمقراطيين، والذي لم يتبدد حتى اليوم. وساد الغضب الكبير أغلبية اليهود في الولايات المتحدة، الذين يصوتون لمصلحة الحزب الديمقراطي، بسبب إذلال رئيسهم، وهذا الغضب لم يتبدد بعد. ويجب التذكير بأن جو بايدن شغل، يومها، منصب نائب الرئيس، وكان غاضباً هو أيضاً من الخطاب.

- الدعوة الحالية، إذا جاءت فقط من رئيس مجلس النواب الجمهوري، فيجب رفضها فوراً. قبول نتنياهو الدعوة سيكون بمثابة صفعة للإدارة، وللحزب الديمقراطي، ومرة أُخرى، ستُعتبر خطوة تجري من وراء ظهر أكبر رئيس مؤيد لإسرائيل في التاريخ، والذي وقف إلى جانبها بصورة غير مسبوقة في الحرب. كما سيستقبلها الجمهور الديمقراطي بكثير من الحدة، وسيعتبرها "خيانة" للقيم، ومحاولة واضحة لترجيح كفة الانتخابات لمصلحة المرشح الجمهوري دونالد ترامب، ومحاولة مفضوحة لاستغلال المنصة الأميركية المهمة من أجل تعزيز مكانة رئيس الحكومة الإسرائيلية، داخلياً. بالإضافة إلى ذلك، الإدارة الأميركية تعتبر أن خطوات رئيس الحكومة في حرب غزة وعلاقاته بالولايات المتحدة ومجموعة من الموضوعات، تحرّكها اعتبارات لها علاقة ببقائه السياسي الشخصي، ولا تعبّر عن مصالح دولة إسرائيل. وهذا الأمر يمكن أن يؤثر في العديد من الخطوات التي تدرسها الإدارة في هذا الوقت، وفي جوّ العلاقات بين الدولتين.

<u>إيهود ياتوم، سياسي سابق ومسؤول في "الشاباك"</u>

"معاريف"، 2024/5/27

الأخلاقية والعملية:
إسرائيل ارتكبت خطأين استراتيجيَّين في الحرب

- ارتكبت حكومة إسرائيل، ورئيسها بشكل خاص، خطأين استراتيجيَّين، بعد إخفاق السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. الأول والأساسي والمهم، هو إطلاق المناورة البرية، من دون محاولة إعادة الرهائن أولاً. 240 طفلاً وشاباً وشابة، ونساء ورجال وكبار في السن تم خطفهم في هذا اليوم السيئ.
- قبل بدء الحملة العسكرية، كانوا، في أغلبيتهم، في قيد الحياة. وكان الواجب القومي والأخلاقي يفرض إعادتهم إلى المنزل، بغض النظر عن الثمن. هذا كان واجب الدولة، بعد أن تخلت عن مواطنيها في منازلهم. إنه ذنب الحكومة المباشر، وبسببه، كان يجب على أصحاب القرار اتخاذ قرار فوري لإعادتهم، وهُم أحياء، والاعتراف بحقيقة أننا خسرنا المعركة، وكان يجب أن تمثل إعادة الرهائن الانتصار الأوليّ.
- كان يجب التنازل عن الـ"أنا" القيادية، وعن الحق في توجيه ضربة عسكرية قاضية للتنظيمات "القاتلة"، والانتظار حتى عودة المخطوفين. وصنّاع القرار اتخذوا قراراً مختلفاً. رغبتهم في تعويض إخفاقهم دفعتهم إلى اتخاذ قرار خاطئ ومصيري، وهو لا يزال يلاحقنا منذ 8 أشهر، ويقلل من عدد الرهائن الأحياء، بمرور كل يوم.
- الحاجة إلى الانتقام، والانتصار العسكري الساحق، وتفكيك "حماس" كهدف مركزي، أمور كلها انتصرت على الحق القومي والأخلاقي والقيمي. قرار سيئ ومؤلم للرهائن، ولعائلاتهم، وللمقاتلين على الجبهات الذين يسقطون كل يوم، للأسف، وكذلك للنازحين من سكان الشمال والجنوب الذين لا أحد يعلم متى سيعودون إلى منازلهم. وأن يعودوا متأخرين، أفضل من ألاّ يحدث هذا قط.
- وبدلاً من تعميق الصراع مع صديقتنا الأكبر والمهمة الولايات المتحدة، ودول كثيرة أُخرى. وبدلاً من السيطرة على رفح، والاستمرار في فقدان رغبتنا في المعرفة، كان يتوجب على "الكابينيت" أن يقرر فوراً إعادة الرهائن إلى المنزل، بغض النظر عن الثمن. يجب القيام بذلك بأيّ ثمن، الآن.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- الخطأ الاستراتيجي الثاني والمصيري كان خلال المناورة البرية نفسها. يجب على الحكومة إدارة الحرب في مسارَين متوازيَين. بما معناه، دخول متوازٍ إلى شمال غزة وجنوب رفح منذ بداية المناورة، عندما كان العالم معنا، ودعمَنا من دون تحفّظ، وتفكيك الألوية والكتائب "القاتلة" في المدينتَين في الوقت نفسه، ومن هناك، يبدأ التحرك إلى خان يونس ومخيمات الوسط.
- هذه الخطوة العسكرية الذكية كانت ستلقى قبولاً في العالم برمته، وتمنع القيود التي تفرضها علينا الولايات المتحدة، وغضب العالم الآخذ بالاتساع، وكذلك معاداة السامية والتصويت المعارِض لإسرائيل في الأمم المتحدة وغيره. الصدمة والخجل، هما اللذان دفعا إلى فقدان العقلانية التي رافقت متّخذي القرار في الأيام الأولى التي تلت الإخفاق، لقد ارتُكب كثير من الأخطاء، لكن هذين الخطأين دفعانا إلى إخفاق آخر، وهو عدم القدرة على الحسم وفقدان الأمل بكل ما يتعلق بتحقيق أهداف الحرب، حسبما عرّفها أصحاب القرار قبل 8 أشهر.
- وفي هذا السياق، يجب الإشارة إلى الفيديو المؤلم الذي يمنع من النوم، ويصرخ انقذونا، واستمرار عرضه، والذي تظهر فيه المجندات اللواتي اختُطفن من القاعدة العسكرية خلال السيطرة العنيفة عليها، وسوْقهن إلى الأسر لدى "حماس" خلال قيامهن بمهماتهن المهمة بمهنية وبرودة أعصاب. هذا الفيديو يوضح مرة أُخرى عُمق الإخفاق و"وحشية" العدو.
- هذه الفرصة قد تكون الأخيرة للحكومة، لتحاول القيام بواجبها القومي والأخلاقي والقيمي، وتعيد الرهائن جميعاً إلى المنزل، بأيّ ثمن. رئيس الحكومة– هذا واجبك ومسؤوليتك. وفي رأيي ورأي كثيرين، نحن في حالة انهيار خطِرة، يجب وقفها فوراً.
- مقود القيادة والكوابح في يد رئيس الحكومة، هو وغيره، وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورئيس "الشاباك" وقائد منطقة الجنوب، وغيرهم، كان عليهم الانسحاب وترك المكان لغيرهم لإدارة المعركة، بعد فشلهم

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الكبير. إن الذين فشلوا فشلاً كبيراً كهذا لا يستطيعون إدارة عملية الترميم، عسكرياً ومدنياً، وبصورة خاصة مَن لم يتحمل المسؤولية حتى اللحظة.

<u>تامير هايمن، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والرئيس الحالي لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)</u>
"موقع N12"، 2024/5/23

الخطوة التي ستمثل كابوساً للسنوار، وتفرّغ "خزان الإرهاب"

- التطورات التي أعقبت وفاة إبراهيم رئيسي لا تغيّر تماماً تعقيد المعركة الجارية في القطاع... وربما ستُدخل إيران في أزمة "اليوم التالي"، ونشهد فيها صراعاً على المنصب، بعد وفاة رئيسي الذي كان المرشح الأهم للحلول محل خامنئي حين تأتي ساعته. ومهما يكن من أمر، فما يهمنا إدراكه أكثر، اليوم، هو الحالة التي نعيشها على الجبهة الجنوبية، الآن، بعد وفاة الرجل.
- أثيرت مسألة "اليوم التالي" في الأيام القليلة الماضية، وهي القضية نفسها التي تم استهلاكها في خطاب لا يتوقف، لكن لم يتم الحسم بشأنها، على الرغم من أنها لم تعد تحتمل التأجيل. لقد عادت هذه القضية إلى الواجهة، بعد أن صرّح وزير الدفاع يوآف غالانت أنه يجب اتخاذ قرار بهذا الشأن في أسرع وقت ممكن، مضيفاً أن عدم البت في هذه المسألة سيفضي إلى عودة "حماس" إلى السلطة (وما يعنيه ذلك من هزيمة عسكرية لنا). في المقابل، هناك ادعاءات بشأن انعدام الحاجة إلى الحسم فيما يتعلق بالسلطة البديلة من "حماس" في هذه المرحلة. وقد لاقى تصريح غالانت ردات فعل عديدة (أغلبيتها بدافع المصالح السياسية الداخلية)، لكن الردود المهنية من ضمنها هي التالية:
- عدم قدرة السلطة الفلسطينية على العودة إلى حُكم القطاع، وفي خلفية هذا الجدل ادعاء عدم وجود فارق حقيقي بين السلطة و"حماس".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- من دون إضعاف "حماس"، لن يكون هناك فرصة لأيّ جهة بديلة منها، لكي تتمكن من ترسيخ نفسها، لأن "حماس" ستقصيها كما فعلت بالسلطة الفلسطينية في سنة 2007، ولذا، قبل كل شيء، يجب القضاء على "حماس"، ثم مناقشة هوية مَن يحلّ محلها.

لماذا علينا المسارعة إلى الحسم الآن؟

- هذه الادعاءات تتجاهل طريقة عمل "منظومة المقاومة" الفلسطينية في غزة، والنظام الفلسطيني عموماً. إذا وافقنا على هذه الادعاءات، وأجّلنا البت في القضية، كما نفعل منذ أكثر من سبعة أشهر، فسنضمن تحقيق هزيمة استراتيجية لإسرائيل، وعدم قدرتها على تحقيق أهداف الحرب، وسنخلّد سلطة "حماس"في القطاع.
- حين ننظر إلى قطاع غزة في "اليوم التالي"، يتحتم علينا أن نولي تعزيز السلطة المدنية البديلة أهمية كبرى، في موازاة العمل العسكري، للأسباب الأربعة التالية:
- إن نقل الصلاحيات المدنية المتعلقة بسكان غزة، يمثل كابوساً لزعيم "حماس" في القطاع يحيى السنوار، ويُعتبر هزيمة سياسية لحركته، ولقطر.
- إن وجود بديل مدني سيعفي إسرائيل من المسؤولية عن الاهتمام بالحاجات الأساسية لمليونين من سكان القطاع، صحيح أن هذا لن يعفيها من المسؤولية من الناحية القضائية، لكنه سيخفف عنها كثيراً من الناحية العملانية.
- من دون توفُّر عنوان مدني مسؤول عن توزيع المساعدات الإنسانية، ستظل "حماس" هي الجهة التي تتولى الأمر. بهذه الطريقة، تعزز الحركة سلطتها أمام الجمهور الفلسطيني، وتخلق رواية "النصر الكامل" على إسرائيل.
- تستند "حماس" إلى "فكرة المقاومة". ولكي نتمكن من إلحاق الهزيمة بها، علينا تفكيكها، عبر هجمة عسكرية، وفي الوقت نفسه، إضعاف دعم هذه الفكرة من خلال إيجاد عنوان مدني بديل يقوّض قاعدة الدعم الشعبية لحركة "حماس".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مصدر تجدُّد "حماس"

- تتكون منظومة المقاومة الفلسطينية في غزة من طبقتين: العليا هي الذراع العسكرية لحركة "حماس"، المحور العسكري للحركة: وهو تنظيم يبلغ قوامه نحو 30 ألفاً من المقاتلين المنظمين في خمسة ألوية و24 كتيبة. هذه المنظمة العسكرية تستمد قوتها من السكان المدنيين. أمّا الطبقة السفلى، فهي التي توفر لها الحاضنة الشعبية ومصدر تجديد صفوف مقاتليها.
- ما دام الحافز قائماً لدى الشباب الفلسطيني على مقاومة إسرائيل، فسنجد في مقابل كل مقاتل يُقتل من كتائب القسّام عدة متطوعين للحلول مكانه: علينا ألاّ ننسى أن الأغلبية الساحقة من سكان غزة هي من الشباب. فنحو 40٪ من سكانها، الذين يبلغ عددهم مليونيَ نسمة، هم تحت سن الـ 14 عاماً، وتقريباً 30٪ تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 عاماً (وفقاً لبيانات CIA – The World Factbook). ولنفترض، جدلاً، أن نصف هؤلاء فقط هم من مؤيدي "حماس"، فلن تجد الحركة مصاعب في تجنيد نحو 15 ألف مقاتل جديد خلال نصف عام، وهذا المعدل يمثل معدل الاستنزاف الذي تمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيقه في صفوف مقاتلي الحركة حتى الآن.
- إن فكرة المقاومة هي الفكرة الوحيدة السائدة في غزة اليوم، كما يتضح من استطلاعات الرأي المحدّثة التي أجراها معهد الشقاقي، والتي تشير إلى دعم واسع للحركة والكفاح المسلح ضد إسرائيل. مثل هذا الدعم هو مصدر قوة "حماس"، وهو ما يمكّنها من البقاء.

الانتفاضة الثانية نموذجاً

- خلال الانتفاضة الثانية، كنت أتولى قيادة لواء إقليمي في الضفة الغربية. كان عدد المقاتلين الفلسطينيين الذين قمنا بتصفيتهم هائلاً، لكن طالما ظل عرفات في الحكم ودفع في اتجاه فكرة المقاومة، فإن "ينبوع" المقاتلين واصل التدفق وملء الخزان بوتيرة تزيد عن الوتيرة التي كنا نحاول إفراغه بها. وفي بعض الأحيان، كان عملنا يبدو سيزيفياً، وكنا نفترض أنه "ما من قاع لخزان الإرهاب".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- حدثت الانعطافة بعد وفاة عرفات وجلوس أبو مازن على الكرسي، إذ طرح الأخير فكرة بديلة من المقاومة المسلحة، وهي "المقاومة اللاعنفية"، ولاحقاً، فكرة بناء الأمة ومؤسساتها". لقد أتاحت هذه الأفكار لكثير من الشبان التعبير عن اعتزازهم الوطني ونضالهم ضد إسرائيل، عبر مسارات أُخرى، وشكّلوا خطاً منافساً لفكرة المقاومة المسلحة. لقد تجنّد كثيرون من الشبان في قوات الأمن الفلسطينية، وبذل آخرون جهودهم في موارد بناء مدينة فلسطينية، وبعضهم يعمل حتى اليوم في محاولات السيطرة على مناطق C، إلخ.
- هكذا، وعبر عملية استمرت نحو عامين، انقلبت الآية، وبدأنا ننجح في "إفراغ خزان الإرهاب". إن معدل استنزاف الإرهاب الذي مارسه الجيش الإسرائيلي، والذي واصل العمل بكامل طاقته ضد الإرهاب، كان أعلى من قدرة تجنيد المقاتلين الفلسطينيين على يد منظمات المقاومة المسلحة. وهذا بالذات ما ينقصنا اليوم في القطاع.

الاستنتاج:

- يمكننا العودة عشرات المرات إلى جباليا والشجاعية والزيتون في عمليات عسكرية جسورة ومهنية، وأن نقتل في كل مرة مئات المقاتلين. لكن من دون توفُّر بديل رؤيوي لفكرة "المقاومة"، فإن إنجازاتنا ستظل موقتة، وسوف "نُباغت" حين نكتشف أن قوة "حماس" العسكرية تجددت. لو كانت الحكومة الإسرائيلية اتخذت قراراً بإدخال عنوان مدني بديل إلى القطاع، على هيئة سلطة فلسطينية اجتازت عملية إصلاح بنيوي برعاية ورقابة من الدول العربية المعتدلة، لكنّا قادرين على وضع بديل منافس من فكرة المقاومة التي تنتهجها "حماس".
- للأسف الشديد، نحن لا نقوم بذلك. إننا نواصل تقويض الطبقة العسكرية التابعة لحركة "حماس"، بينما نتيح لها التجدد، المرة تلو الأُخرى، بالاعتماد على الطبقة المدنية. صحيح أن السلطة الفلسطينية "فاسدة" وتعمل ضد إسرائيل، وصحيح أنها أضعف من أن تهزم "حماس"، وأنها لن

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تتمكن من مواجهتها عسكرياً، لكن هذه العملية طويلة الأمد، ستستمر أعواماً طويلة، وفي إطارها، سنواجه جميع مظاهر المقاومة الفلسطينية، وسنعالج حتى هذه القضايا.

- في موازاة ذلك، ينبغي لنا الانتباه إلى الأمل الذي توفره المبادرة الخليجية لإسرائيل.
- ستخضع السلطة الفلسطينية لإصلاحات كبيرة تحت قيادة وسيطرة تحالُف دولي، يتكون من الولايات المتحدة والدول العربية: مثل الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والأردن، والبحرين.
- وستكون الإصلاحات متنوعة، بدءاً بتغيير المناهج المدرسية، وانتهاءً بتعيين مسؤولين آخرين على رأس السلطة.
- وسيكون حافز التغيير جعل الأموال المخصصة لإعادة إعمار قطاع غزة مشروطة بتنفيذ الإصلاحات.
- وستقوم السلطة الفلسطينية بتوزيع المساعدات الإنسانية، بدلاً من "حماس"، وبالتالي تبدأ ببسط حُكمها، تحت رعاية التحالف العربي الذي سيمول وينشر قوات لحفظ القانون والنظام (ونعم: بما في ذلك محاربة المنظمات "الإرهابية" من خلال شركات الأمن المدنية).
- ستكتشف "حماس" أن أجزاء من القطاع لم تعد تحت سيطرتها، وأنها فقدت سيادتها التي لطالما افتخرت بها على مدار السنوات الماضية.
- سيكون أمام الناس في غزة خيار بديل، يتمثل في إعادة إعمار القطاع.
- سيواصل الجيش الإسرائيلي العمل ضد قادة الجناح العسكري لحركة "حماس"، بالتنسيق الجزئي مع السلطة الفلسطينية المتجددة في غزة، تماماً كما يحدث دائماً في الضفة الغربية.

ماذا عن فرض حُكم عسكري؟

- لقد صدق مَن يدّعي أن فرض الحكم العسكري هو حلّ أفضل من انعدام الحسم، ومن الوضع القائم الآن. إن فرض حُكم عسكري سيحسن قدرتنا على العمل ضد الذراع العسكرية للحركة، وسيشكل بديلاً وظيفياً للجوانب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المدنية المتعلقة بحياة السكان. لكن المشكلة أن هذا الحل لن يشكل بديلاً نظرياً، وتجربة الماضي تثبت أنه لا يمكن إنهاء حُكم عسكري من دون مواجهة عسكرية إضافية على شاكلة الانتفاضة الأولى، أو سيرورة سياسية تفضي إلى نقل الصلاحيات إلى سلطة فلسطينية مجددة، على غرار التفاهم الذي تم التوصل إليه في أعقاب الانتفاضة الثانية.

- مهما يكن من أمر، فإن مثل هذا الحل سيتطلب كثيراً من الوقت والموارد، ومن شأن ذلك التقليل من قدرة الجيش الإسرائيلي على العمل في ساحات أُخرى. فقد نجد أننا نمدّ الغطاء القصير لنغطي غزة، على حساب تحديات أمنية ملحّة أُخرى، وكل ذلك في ظل تفاقُم عزلة إسرائيل الدولية، فضلاً عن الأثمان الداخلية: المدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي ستُكبدها إدارة القطاع، عسكرياً، للمجتمع الإسرائيلي، وهذا شأن يجب أيضاً أن نأخذه في الحسبان.

الخلاصة:

- لا يوجد أمامنا وقت. كان يتعين علينا حسم قرارنا منذ ستة أشهر. فعملية بلورة مثل هذا الحل ستكون طويلة ومعقدة، ويجب أن نبدأ بها بسرعة. ومن دون عمل تزامني ضد البنية التحتية العقائدية لـ"حماس"، على المستوى المدني، بالإضافة إلى العمل ضد قدراتها العسكرية، فإننا لن نتمكن من هزيمتها، حتى لو استمرت هذه الحرب أعواماًعديدة أُخرى.
- لا بد من مبادرة إسرائيلية تقبل وتتبنى رغبة الدول الخليجية في تحمّل المسؤولية أيضاً عن "اليوم التالي للحرب" في غزة. ولو كان الثمن موافقة إسرائيلية على إرساء سلطة فلسطينية محسّنة في القطاع، فعلينا الموافقة على هذه المخاطرة.
- إن صفقة كبيرة لتبادل الأسرى، هي أمر مصيري، وتلائم تماماً ترويج وجود عنوان بديل من "حماس": يجب علينا أن نقترح صفقة شاملة، "جميع الأسرى في مقابل جميع الأسرى"، وأن تُنفّذ هذه الصفقة عبر نبضة واحدة. أمّا وقف القتال الذي ستلتزم به إسرائيل، فسيسرّع قبول المقترح المطروح

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

من جانب الطبقة المدنية في غزة، أمّا من ناحية الطبقة العسكرية، فإن طريقة العمل الإسرائيلية ستنتقل من مرحلة الحرب على "الإرهاب"، إلى مرحلة قتال "الإرهاب"، بمعنى: نشاطات متواصلة مستندة إلى معلومات استخباراتية دقيقة، تهدف، إمّا إلى اعتقال المقاتلين داخل الأراضي الفلسطينية، وإمّا تصفيتهم.

<u>ليئات كوزما، مؤرخة، ود. وسام أبو أحمد، أختصاصي في الإحصاءات البيولوجية، وكلاهما يعمل في مجال الصحة العامة</u>
"هآرتس"، 2024/5/26

عدد القتلى في قطاع غزة أكبر مما تذكره التقارير، ولإسرائيل أسباب للقلق

- عدد القتلى في غزة في الأشهر السبعة الماضية مرعب. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من 34 ألف قتيل في قطاع غزة، وأكثر من 77 ألف مصاب. إلى جانب وجود نحو 11 ألف قتيل تحت أنقاض منازلهم، ويُعتبرون من بين المفقودين. لكن هذا يُعدّ جزءاً من الصورة. ففي تقديرنا، أعداد المرضى والوفيات في غزة أكبر من هذه الأرقام. وهذا الاستنتاج يعتمد على التحديات الصحية للجمهور في مخيمات اللاجئين، بعد حرب سنة 1948 مباشرةً، كما يعتمد على معرفتنا بالمعطيات المتعلقة بالأمراض المعدية. العدد المباشر للقتلى، والإصابة بالمرض، والوفيات الناجمة عن غياب الشروط الصحية الأساسية، والغذاء، والمعالجة الطبية، وفي رأينا، هذا يتطلب بحثاً عادلاً في إسرائيل.
- ويظهر من مراجعة الوثائق التاريخية بعض أوجه الشبه المهمة وبعض الفوارق الجوهرية، مقارنةً بالوضع الحالي السيئ. في سنة 1948، اضطر مئات الآلاف من الناس إلى ترك منازلهم من دون القدرة على العودة إليها.

توزع نحو 700 ألف لاجىء على الضفة الغربية، وعلى قطاع غزة ودول عربية. فعلى سبيل المثال، الضفة الغربية التي كان يبلغ عدد سكانها 400 ألف نسمة، استوعبت تقريباً 300 ألف لاجىء، وقطاع غزة الذي كان يسكنه 800 ألف شخص، استوعب عدداً من اللاجئين يفوق عدد سكانه بـ3 مرات. في الحرب الحالية، وفي ظل الحصار على غزة وإغلاق الحدود مع مصر، احتشد في رفح 1.5 مليون شخص في شباط/فبراير، في منطقة كان يعيش فيها في الأيام العادية عُشر هذا العدد، ولهذا الاكتظاظ تداعيات خطِرة على الحياة.

- في سنة 1948، تجندت المنظمات الإنسانية الدولية خلال أشهر الحرب نفسها لمنع ما وصفته، حينها، بأنه خطر على حياة الإنسان، وعلى حياة اللاجئين أنفسهم، وعلى كل سكان المنطقة. وكان أحد أهداف التدخل منع المجاعة، بواسطة توزيع الطحين والسمن والسكر والفاكهة المجففة، والحليب من أجل غذاء الأطفال. هذه المساعدات كانت فقيرة بالفيتامينات، لكنها اعتُبرت كافية لفترة زمنية قصيرة، إلى حين التوصل إلى حلّ (كما هو معروف، لم يتحقق حتى الآن).
- في المقابل، وبحسب الصليب الأحمر الدولي، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تم منع دخول الغذاء إلى القطاع بصورة حادة وغير مسبوقة في الجولات السابقة. كما أدى تدمير معظم الأراضي الزراعية في غزة إلى بقاء الناس من دون بدائل محلية. وأدى هذا أيضاً إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وتفاقم الفقر في بداية الحرب، لقد تحول هذا في الأشهر التالية إلى مجاعة حقيقية في شمال القطاع في البداية، واليوم، هذا هو وضع أكثر من مليونيَ نسمة. تتحدث التقارير عن عائلات يأكل أفرادها طعام الحيوانات والحشرات والحشائش غير الصالحة للاستهلاك البشري. كما أن دخول عدد محدود من الشاحنات لا يكفي لتلبية الطلب على الغذاء والحاجات الأساسية. وإنزال المساعدات من الجو غير مفيد، وأحياناً يكون قاتلاً، أو يسقط في البحر.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- وفي ظل غياب آليات للرقابة، وبعد التدمير الكامل لأجهزة الشرطة التي كانت تعمل في القطاع، سيطرت العصابات على المساعدات، وصارت تبيعها للمحتاجين بأسعار مرتفعة، ولهذا السبب، لا يصل الغذاء إلى السكان الجائعين، ولذلك، فإن عدد الوفيات جرّاء الجوع آخذ في الازدياد. وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك نحو 31 ٪ من الأطفال تحت عمر العامين في شمال القطاع، وتقريباً 10٪ من رفح، يعانون جرّاء نقص حاد في التغذية. حجم الوفيات بسبب الجوع لا يزال غير معروف، وكثيرون أصيبوا بأذى لا عودة عنه. مَن يتغذى بالأعشاب وبطعام الحيوانات منذ أشهر، لن يستطيع الصمود وقتاً طويلاً.
- في سنة 1948، جرى تدخّل آخر في مجال الصرف الصحي، انطلاقاً من الإدراك أنه من دون مياه صافية، ومن دون شروط صحية مناسبة، فإن الأمراض ستنتقل عن طريق المياه، كما أن الأمراض التي تنتقل عن طريق الحشرات ستكون قاتلة لسكان المنطقة. وحرصت منظمات الإغاثة على توفير مياه شرب نظيفة، ولقاحات ضد الأوبئة، وعزل المرضى، منعاً لتفشّي الأمراض والرش المتكرر لمبيدات الحشرات. وعلى الرغم من أنها كانت سامة في المدى البعيد، لكنها أنقذت تجمعات اللاجئين من تفشّي الأمراض القاتلة في المدى القصير.
- في المقابل، اليوم، لا توجد مياه نظيفة لدى أغلبية سكان القطاع. وتقدير منظمات الإغاثة هو أن كل الأمراض التي تنتقل من خلال المياه الملوثة منتشرة في قطاع غزة. ووفقاً لأرقام منظمة الصحة العالمية، فإن عدد المصابين بأمراض كان من الممكن الحؤول دون الإصابة بها، يمكن أن يفوق تقريباً أعداد المصابين بالهجمات العسكرية. كما أن عدم وجود مياه نظيفة وعلاج طبي يمكن أن يؤدي إلى انتشار أمراض قاتلة تنتقل عبر المياه، ومن بينها الكوليرا.
- وبالاستناد إلى الناطقة بلسان منظمة الصحة العالمية د. مرغريت هاريس في مقابلة أجرتها معها الغارديان، فإن معدل الأطفال المصابين بالإسهال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

في مخيمات غزة منذ بداية الحرب هو أكثر 100٪ من المعدل الطبيعي، ومن دون علاجات ملائمة، يمكن أن يؤدي هذا إلى الجفاف، وحتى إلى الموت. والإسهال هو السبب الثاني للموت وسط الأطفال ما دون الخمسة أعوام في شتى أنحاء العالم. كما ازدادت حالات الإصابة بالتهابات الجهاز التنفسي، وجدري المياه، والأمراض الجلدية المؤلمة. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المناطق، التي تكثر فيها أعداد الجثث والأشلاء في منطقة مفتوحة، بيئة ملائمة لنمو البكتيريا وتفشّيها عن طريق الهواء والماء والغذاء والحيوانات. وفي ظروف الاكتظاظ، من الصعب عزل المرضى والمصابين بأمراض معدية، كما أن مكافحة الحشرات مستحيلة، وفي ظل غياب البنى التحتية الصحية، من المستحيل منع تفشّي الأمراض التي تنتقل عبر المياه.

- تدخّل ثالث حدث في سنة 1948، كان إعداد بنية تحتية صحية من المستوصفات والمستشفيات. كما قامت منظمات الإغاثة بتوسيع المستشفيات المحلية، وأقامت مستشفيات جديدة، وفتحت مستوصفات في المخيمات ووسط تجمعات اللاجئين. وكل هذا غير متوفر اليوم. فالقصف والحصار المستمران أدّيا إلى تدمير كامل للمنظومة الصحية في غزة. والمستشفيات التي لا تزال تعمل تعاني نقصاً حاداً في المعدات الطبية والأدوية. وقبل نصف سنة، تحدثت تقارير عن إجراء عمليات ولادة قيصرية وبتر أعضاء، من دون تخدير. والمنظومة الصحية ليست قادرة على تأمين العلاجات الروتينية والإسعافات الأولية فحسب، بل أيضاً باتت غير قادرة على تأمين خدمة الطوارىء. ويستمر النقص في ثلاثة أنواع من العلاج: العلاج العادي، والطب الوقائي، وعلاج الحالات الطارئة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مخيف في حجم الوفيات، وفي انتشار الأمراض. وبقي المصابون بالأمراض المزمنة، مثل مرضى القلب والكلى والسرطان والسكري وغيرها، من دون علاج، وثمة شك كبير في قدرة المصابين بأمراض مزمنة على الصمود شهوراً أُخرى من الحرب. المحظوظون فقط هم الذين نجحوا في الخروج من غزة وتلقّي العلاج الطبي في مصر.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- إن صمت الجمهور الإسرائيلي حيال هذا كله، يُدفع ثمنه من حياة البشر. حتى الذين يحذّرون من "نكبة ثانية"، يجب أن يعترفوا بأن أضرار الحرب الحالية وثمنها البشري أكبر كثيراً من "النكبة الأولى"، وكل يوم يمرّ من دون غذاء وشروط صحية والحصول على العلاج الطبي، يزيد في ارتفاع هذا الثمن البشري، وأيّ نقاش في الحرب يجب أن يأخذ في الاعتبار التداعيات الواسعة النطاق والبعيدة الأجل على كل سكان هذا البلد.

أخبار وتصريحات

[قصف إسرائيلي لمنطقة مصنّفة بأنها آمنة بالقرب من مدينة رفح، يسفر عن مقتل وإصابة عدد كبير من النازحين الفلسطينيين، و"حماس" والسلطة الفلسطينية تحمّلان الولايات المتحدة المسؤولية عنها]

"هآرتس"، 2024/5/27

أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني أن قصفاً إسرائيلياً أسفر، مساء أمس (الأحد)، عن مقتل وإصابة عدد كبير من الأشخاص في منطقة مصنفة بأنها آمنة، بالقرب من مدينة رفح في أقصى جنوب قطاع غزة.

وأضاف الهلال الأحمر في منشور في منصة "إكس" أن طواقمه قامت بنقل عشرات القتلى والجرحى، عقب استهداف إسرائيل خيام النازحين بالقرب من مقرّ الأمم المتحدة، شمال غربي رفح، مشيراً إلى أن الموقع صنّفته إسرائيل بأنه منطقة إنسانية.

وأفادت مصادر فلسطينية بمقتل 40 شخصاً على الأقل وإصابة العشرات بجروح.

وحمّلت حركة "حماس" الإدارة الأميركية، ورئيسها جو بايدن بشكل خاص، المسؤولية الكاملة عن "المجزرة" التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في مدينة رفح.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقالت الحركة في بيان صادر عنها إن المنطقة التي استهدفها القصف الإسرائيلي مكتظة بمئات الآلاف من النازحين، وكان الجيش الإسرائيلي أعلن أنها منطقة آمنة، وهو ما أسفر عن مقتل وإصابة عشرات المواطنين، هم في معظمهم، من النساء والأطفال، وذلك في تحدٍّ واستهتار تام وتجاهُل لقرار محكمة العدل الدولية التي طالبته بوقف عدوانه على رفح.

وأضاف البيان: "إننا نطالب بالتطبيق الفوري والعاجل لقرارات محكمة العدل الدولية، والضغط من أجل وقف سفك دماء المدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ".

وأكدت "حماس" أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة وكافة الجهات ذات العلاقة مطالَبون بضرورة التحرك بشكل عاجل لوقف الحرب المتواصلة منذ أكثر من سبعة أشهر، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وقال الناطق بلسان رئاسة السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة إن استهداف الجيش الإسرائيلي لخيام النازحين في رفح هو مجزرة فاقت كل الحدود، وطالب بتدخل عاجل لوقف هذه الجرائم.

وأضاف أبو ردينة في بيان صادر عنه، أن ارتكاب القوات الإسرائيلية لهذا الاعتداء هو تحدٍّ لجميع قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار محكمة العدل الدولية، الواضح والصريح، بشأن ضرورة وقف استهداف مدينة رفح وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وأشار أبو ردينة إلى أن المواقف الأميركية الداعمة للاحتلال، مالياً وسياسياً، هي السبب الرئيسي لِما نشهده اليوم من مجازر بشعة. وأكد أن على العالم التحرك فوراً لوقف العدوان الشامل الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس. وقال: "إننا نطالب الإدارة الأميركية بإلزام إسرائيل بوقف هذا الجنون وهذه الإبادة الجماعية التي تقوم بها، سواء في رفح التي حذّرنا، مراراً، من اجتياحها، أو في مدن قطاع غزة وإغلاق معابرها من أجل التسبب بمجاعة إنسانية في ظلّ نقص حاد في الأغذية والأدوية، أو في الضفة الغربية، بما

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

فيها القدس الشرقية، التي تتعرض لعدوان متواصل يستهدف المواطن الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والمسيحية".

[استمرار المواجهات بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله في الجنوب اللبناني، والحزب يعلن مقتل 5 من عناصره]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/5/27

أعلن حزب الله، مساء أمس (الأحد)، مقتل 4 من عناصره، لترتفع حصيلة قتلاه إلى 5 قتلى جرّاء المواجهات مع الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني. كما أعلن الحزب قصف كريات شمونه بالصواريخ، بالإضافة إلى عدد من المواقع العسكرية الإسرائيلية الحدودية.

وأعلن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي في بيان مقتضب أن الطائرات الحربية الإسرائيلية شنّت سلسلة غارات على مواقع عسكرية لحزب الله في بلدتَي الخيام وعيتا الشعب، بينما قصفت المدفعية الإسرائيلية أهدافاً في بلدات الخيام وحولا ومركبا وكفركلا في الجنوب اللبناني.

وكانت وسائل إعلام لبنانية والجيش الإسرائيلي أفادا بأن أحد عناصر حزب الله قُتل في غارة مسيّرة على دراجة نارية في الجنوب اللبناني، صباح أمس. وبحسب الجيش الإسرائيلي، فإن هدف الغارة في بلدة الناقورة الساحلية كان عضواً في الحزب. وقال الجيش إنه تم تحديد الناشط، وهو يغادر مبنى كان معروفاً في السابق أنه مستخدم من طرف حزب الله، وبعد وقت قصير، تم استهدافه وقتله.

وأضاف الجيش أنه رداً على الغارة، أطلق حزب الله وابلَين من الصواريخ نحو الجليل الغربي في شمال إسرائيل، على الجانب الآخر من منطقة الناقورة. وبحسب الجيش، عبَر ما مجموعه 15 صاروخاً الحدود في الهجوم. ولم يتم التبليغ بشأن وقوع إصابات. ودوّت صافرات الإنذار في عدة بلدات حدودية. وبعد ساعات، قال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مجلس "مروم هجليل" الإقليمي إن صاروخاً موجهاً مضاداً للدبابات أُطلق من لبنان، أصاب منزلاً في مستوطنة أفيفيم.

[إطلاق رشقة صاروخية كبيرة من قطاع غزة في اتجاه تل أبيب هي الأولى منذ عدة أشهر]

"هآرتس"، 2024/5/27

قالت كتائب القسّام، الجناح العسكري لحركة "حماس"، أنها أطلقت، أمس (الأحد)، رشقة صاروخية كبيرة في اتجاه تل أبيب في وسط إسرائيل، هي الأولى منذ عدة أشهر.

ونشرت الكتائب عبر حسابها على تليغرام: "كتائب القسّام تقصف تل أبيب برشقة صاروخية كبيرة، رداً على المجازر الصهيونية بحق المدنيين".

من جانبه، أعلن الجيش الإسرائيلي أن 8 صواريخ، على الأقل، أُطلقت من مدينة رفح في اتجاه تل أبيب. وبحسب الجيش، اعترضت الدفاعات الجوية الإسرائيلية عدداً من الصواريخ.

وأكد مراسل وكالة "فرانس برس" الفرنسية للأنباء في قطاع غزة، أنه شاهد إطلاق صواريخ من رفح. وأفاد مراسلو الوكالة بسماع دويّ 3 انفجارات، على الأقل، في وسط إسرائيل.

[تقرير: المسؤول عن ملف الأسرى والمخطوفين من طرف الجيش الإسرائيلي: لن يتمّ التوصل إلى اتفاق لتبادل أسرى في ظل حكومة نتنياهو]

"معاريف"، 2024/5/27

أبدى المسؤول عن ملف الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين من طرف الجيش الإسرائيلي، اللواء احتياط نيتسان ألون، استياءه من حكومة بنيامين نتنياهو، وشدّد على أنه لن يتمّ التوصل إلى اتفاق لتبادل أسرى [مع حركة "حماس"] في ظل وجودها.

وقالت قناة التلفزة الإسرائيلية 12 إن ألون أبدى استياءه هذا في سياق محادثة مغلقة أجراها مع ضباط من الجيش الإسرائيلي، مسؤولين عن متابعة أوضاع المخطوفين الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة مع أهاليهم، إذ قال: "إننا يائسون، لن تُعقد أيّ صفقة بوجود هذه الحكومة".

وأضاف ألون أن الصفقة التي يدفع في اتجاهها تتضمن العودة التدريجية لجميع المخطوفين. وذكر أن "حماس" أصرّت على أن يتضمن ذلك وقف القتال، وأنه بلّغ رئيس الحكومة أنه من الممكن العودة إلى القتال في أيّ لحظة.

وتعقيباً على ذلك، أصدرت عائلات عدة مخطوفين بياناً جاء فيه: "من الواضح للجميع أننا لن نرى المخطوفين في منازلهم، إذا لم نوقف الحرب، لكن الحكومة غير مهتمة بإعادة المخطوفين، وتستمرّ في الحرب من دون أهداف واقعية".

وأضاف البيان أن أعضاء الحكومة يعرفون المطلوب، ويرفضونه رفضاً قاطعاً. ويبدو أنه لا يوجد خيار سوى تغيير الحكومة.

في المقابل، قال بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة: "في الوقت الذي أعطى رئيس الحكومة نتنياهو، مراراً وتكراراً، فريق التفاوض تفويضاً واسع النطاق لإطلاق المخطوفين، يواصل [زعيم حركة "حماس" في قطاع غزة] يحيى السنوار المطالبة بإنهاء الحرب، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، وخروج 'حماس' سليمة، حتى يتمكن من تنفيذ 'فظائع' 7 تشرين الأول/أكتوبر، مراراً وتكراراً".

وأضاف البيان أن رئيس الحكومة يعارض ذلك بشدة، وأشار إلى أن ما يصدر عن فريق التفاوض من إيجازات لا يؤدي إلا إلى تصلّب موقف "حماس" والإضرار بإطلاق المخطوفين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[غانتس قدّم مقترحاً إلى الحكومة الإسرائيلية لإقامة لجنة تحقيق رسمية لتقصّي وقائع أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب على غزة]

"معاريف"، 2024/5/27

قدّم عضو "كابينيت الحرب" الإسرائيلي الوزير بني غانتس [رئيس "المعسكر الرسمي"] مقترحاً إلى الحكومة الإسرائيلية لإقامة لجنة تحقيق رسمية لتقصّي وقائع أحداث يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والحرب على قطاع غزة.

وقال غانتس إن إقامة لجنة تحقيق رسمية ستساعد في عملية التعافي من الصدمة التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وأضاف غانتس: "إن إقامة لجنة تحقيق رسمية ستبعث برسالة مهمة وموحدة إلى الجمهور الإسرائيلي، فحواها أن جميع الأجهزة الحكومية والأمنية ومَن يترأسها ملتزمون إجراء فحص مُعمّق وموضوعي ومهني يسعى للبدء بعملية التحقيق، واستعادة ثقة الجمهور، وتعزيز القدرة الوطنية على الصمود".

وبحسب نص المقترح، طلب غانتس التحقيق في عملية اتخاذ القرارات على المستويَين السياسي والأمني، والتي سبقت اندلاع الحرب، بما في ذلك العمليات المختلفة التي جرت في قطاع غزة، وجوانب بناء القوة العسكرية. كما يتطرق إلى ضرورة التحقيق في الجاهزية العامة للمعركة الشاملة المتعددة الساحات، ولقطاع غزة بشكل عام، والمنظمات المسلحة وحركة "حماس" بشكل خاص، وكذلك فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية في منطقة الحدود بين لبنان وسورية. وكذلك التحقيق في قرارات المستويَين السياسي والأمني بشأن كل ما يرتبط بحماية وتأمين المناطق الحدودية لإسرائيل، والتي تم اتخاذها في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب على قطاع غزة.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

غزة: حرب الانتقام المسعورة، مجموعة أوراق سياسات

تأليف: آيات حمدان، إبراهيم سميح ربايعة، أحمد جميل عزم، ومجموعة أُخرى من المؤلفين
المشاركون في التأليف: أحمد سامح الخالدي، ماهر الشريف، رامي الريس، مجدي المالكي
تقديم: خالد فراج

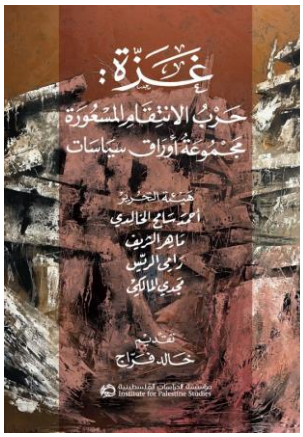

منذ اليوم الثانى للحرب على غزة، يوم الأحد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتخذت مؤسسة الدراسات الفلسطينية قراراً بالعمل على مدار الأيام والساعات من أجل توثيق حرب الإبادة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى، وتوثيق تداعياتها على القضية الفلسطينية بصورة خاصة، وعلى الصراع العربى–الإسرائيلى بصورة عامة. وخلال الشهر الأول من الحرب، نشرت المؤسسة سلسلة أوراق سياسات متخصصة بمجالات التاريخ، والسياسة، والقضايا الاستراتيجية، والقانون الدولى، والاقتصاد، والاجتماع، وإعادة الإعمار، والمواقف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، وغيرها. ونظراً إلى أهمية هذه الأبحاث، سواء من الناحية البحثية أو التوثيقية أو من ناحية إحاطتها بمختلف جوانب هذه الحرب على قطاع غزة، وجدنا أنفسنا معنيين بإصدارها فى كتاب، لما يمكن أن يشكله من مرجع مهم وأساسي وضروري للباحثين والمهتمين بهذا الشأن.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر